

قم بكتابة فقرة مع خمس نقاط ومناقشة البحث وعرض نتائجه مع توضيح طريقة وأدوات البحث/النتائج/الصعوبات أو التحديات إن وجدت 330 كلمة فقط لمشكلة البحث: والتساؤل من قبل البعض يتمثل بجدوى الإنفاق العالي على التعليم في البلدان العربية وهل حقق الأهداف 49 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 لأهمية البحث: تنطلق أهمية البحث الحالي من النظر إلى أهمية الإنفاق على التعليم كونه يشكل كلفة من جهة واستثماراً ذو أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي: ٢. ٣. أولاً: التنمية مفاهيم وقيم: إن التنمية بوصفها عملية تؤدي على استبدال قيم وممارسات محل أخرى، وهذا المعنى ينصرف للتصنيع. ويرى روزنشتاين رودان في التصنيع بأنه السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل في الدول النامية، ومن ثم تقليص فجوة التخلف القائمة بينها وبين الدول المتقدمة، ومن أهم المبررات التي تدعو للتصنيع في اعتقاده وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين العاطلين) د. ، ص 287(. لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية بشكلها العام عبارة عن محصلة لتغيير بنياني للاقتصاد القومي، بمعنى آخر فهي تقتضي إقامة جهاز إنتاجي مرن ومتطور تحتل الصناعة فيه بالضرورة المكانة الأولى في الاقتصاد. بل هي المفهوم الواسع لهذه العملية. والتاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة يؤكد ارتباط استمرارية تطور مجتمعاتها بتطور عملية التصنيع. بمعنى آخر إن التنمية تعني تغيير هيكلية يضمن زيادة النصيب النسبي للصناعة في الناتج القومي وانخفاض النصيب النسبي للإنتاج الأولي، كل ذلك منطلقاً من التقدم التقني التي تصاحب التحولات المجتمعية نحو الصناعة التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بشكل يتسم بالذاتية والاستمرارية. لقد كان الاعتقاد ارسخاً لدى العديد من الاقتصاديين ورجال الحكم في الدول النامية إن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام ، حتى محمد ص 159(. وبما إن التنمية تستهدف تحقيق زيادة في الإنتاج، معنى ذلك إيجاد فروع إنتاجية جديدة وخلق تعدد مفاوئح لتحقيق زيادة بوتيرة تصاعدية في الإنتاجية الفردية ، في كل م ارحله. عادل مجيد تلك العملية، أ – ثورة صناعية، أو قيام التصنيع بخلق قاعدة صناعية للمجتمع. ب – ارتفاع في مستوى الت اركم ال ارسمالي، لكونه المقوم الأساسي لعملية التصنيع. والمتمثل في التغي ارت في البنيان الاجتماعي المرغوب فيه من اجل دفع عملية التصنيع، وهي تغي ارت سياسية واجتماعية، وتغير في السلوك والقيم وفي النظم السائدة بما يخدم عملية التصنيع. وأخرها المتمثلة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لقد عرفت تقارير التنمية البشرية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) UNDP ( بشكل وهي تتسع لتستوعب كل إمكانياته وهي تعني بتحقيق الرفاهية التي لا تقتصر على الجانب المادي المتمثل بالسلع والخدمات بل تعني الحرية الهادفة إلى تحقيق الرفاه البشري. 2013 الفقيرة الموارد، مما ساهم في تدهور الإنتاج. لذا يمكن القول ان التنمية الاقتصادية في حقيقتها عملية تحدث بفعل قصدي يتم فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أساليب التخطيط التي تتلاءم و فلسفة الاقتصاد لكل دولة بما يتلاءم وحجم ومستوى تطور اقتصادها والتي تستهدف تغيير هيكلية شامل يفضي إلى استخدام الموارد المتاحة بشكل امثل وكامل، بهدف التخلص من ظاهرة الفقر البشري عبر زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي والثروة، من كل ما سبق طرحه يتضح وجود تطور في مفهوم التنمية، انتقل إلى النمو الاقتصادي، وفيما بعد طورت الإضافات المتلاحقة للفظ التنمية، وفيما بعد التنمية الاقتصادية الشاملة، ثانياً: التعليم والتنمية الاقتصادية: إن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ادم سميث أهمية التعليم في كتابة ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ود ارسنه هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع. إن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات اغلب البلدان النامية. فقد انقضت أكثر من ستة عقود ومنذ منتصف القرن العشرين لا ازلت الدول النامية بما فيها البلدان العربية لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لا ازلت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها في تكوين الدخل القومي. وتعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه تلك البلدان والمتمثلة بنوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المها ارت، فهي تواجه نقص في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، 52 التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، كونهم وسيلة وهدف لعملية الإنماء يتطلب ذلك محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم و التحول نحو المجتمعات الصناعية، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم والخب ارت ومها ارت وتدريب مستمر لغرض تقليص قيم ومها ارت جديدة تتلاءم و التطور السريع الجاري عالمياً وفي ظل تحولات معرفية سريعة ت ارفق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي بفضلها تحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. : إد ارك الدول النامية المت ازيد لأهمية التعليم ودروه المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية. اتجاه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين إلى البحث في



زيادة في أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة بنسبة تفوق نسبة الزيادة المتحققة في أسعار المواد الأولية المنتجة في البلدان النامية. إذ تتقدم نسب الإنفاق تونس بنسبة ( 6.6% ) وتستمر إلى الإمارات لتشكّل نسبة ( 1.1 على إن نسب الإنفاق المنخفضة لبعض البلدان قد لا تعني انخفاض الإنفاق بقدر ما تفسر حجم الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم كبير مثل الإمارات مقارنة بالبلدان العربية الأخرى د. ٩.٤ ٢٠٠٤ XPD. TOTL. 4 ( سنة مقابل ) 8.1 ( في وسط وشرق أوروبا ) و 2. وتنخفض نسب الالتحاق في التعليم ما قبل المدرسي عريباً عن ( 20% ) وتصل في الدول النامية إلى ( 47% ) عام 1995 وتعد الكويت ولبنان والإمارات الأكثر انجاأز لنسب الالتحاق في التعليم قبل المدرسي أكثر من ( 70% ) (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، من البديهيّات التي لا يختلف عليها احد إن عملية تحول المجتمعات من شكل تطوري لآخر إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع المعلومات دون النهوض بمستوى فعلمية تجميع المعلومات تحتاج إلى مهارت بشرية عالية التأهيل وهي لا تتأتى إليها إرت فالمجتمعات الصناعية المتقدمة التي بلغت فيها نسب التعليم في كافة المراحل عالية جداً مكنتها من التحول نحو مجتمع المعلومات وقد استمرت تلك المدة عدة عقود ومن ثم انتقلت إلى المجتمعات المعرفية في نهاية القرن العشرين تلك التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل 57 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 واسع في إنتاج السلع والخدمات المعرفية وخلق القيمة المضافة عبر جمع وتحليل تلك المعلومات للاستفادة من النتائج المتحققة. نحو ) 95% ( فأكثر فهي تت اروح بين ) 85-94% ( في ثماني دول وتبلغ معدلاً بين ) 70-84% ( في ثماني دول أخرى، فيما تبقى المعدلات متدنية في خمسة دول وتت اروح بين) 54-65% ( كما تتفاوت ولتقدير المستوى المعرفي للكبار فقد تم اعتماد مقاربتين الأولى على معدلات سنين الدراسة في السنوات السابقة ، 7% ( والأردن 6% ( والى ارق ) 78.1% ( والمغرب 56.15 (، فبالرغم من نسب الإنفاق الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية على التعليم إلا إن نسبة الإمام بالقراءة والكتابة لا يتناسب وحجم 1% ( وتونس) 6.77% ( رغم إن نسبة إنفاقها على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر عريباً إذ بلغت نحو ) 3.6 ( . ) 31-1% http://data. albankaldawli. org/indicator/SE. ADT. LT. table ( وتقسّم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وهي كالتالي )تقرير المعرفة العربي، 2009، ص 102-101 ( :U المجموعة الأولى: U وتضم كل من تونس وليبيا وعمان والى ازر وجيبوتي وتت اروح نسب الالتحاق بالتعليم العالي التقني بين ) 20-31% ( عدد الطلبة لكل عضو تدريس بلغ 25 لكل عضو تدريس في عام 2005 بينما يبلغ المعدل العالمي 16 بمعنى إننا إذا اعتمدنا المعدل العالمي فإننا نحتاج إلى نحو ) 154 ( ألف عضو هيئة تدريس إضافي وهذا يوضح إن البلدان العربية لا تؤمن الأعداد الكافية من الموارد البشرية للنهوض بأعباء التنمية)تقرير المعرفة العربي، ٢٦. ٤ مصر؛ ٢٨. الإمارات؛ ٣٠. الجزائر؛ ٣٢. تونس؛ ٣٤. 60. 51% 2 ( 90.9 ( والولايات المتحدة الأمريكية ) 3.85% ( وهذه النسب العالية من الملحقين بالتعليم العالي من إجمالي الملحقين بالدراسة توضح أهمية التعليم في اكتساب المعلومات والمهارات والمعارف في التعليم العالي وتؤكد على دوره الكبير في تطور تلك المجتمعات بشكل مستمر ومتتابع وتحقيق نمو اقتصادي متسارع . وبما إن عملية اكتساب المهارات الفنية والهندسية عامل غاية في الأهمية في تطور المجتمعات وتحولها نحو المعرفية إذ إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى اكتساب المعلومات وتبادلها وتحليلها هو مهم لكن يبقى الأهم هو إنتاج المعرفي الذي يترتب على تبادل وتحليل المعلومات كونها تعد مدخلات العملية الإنتاجية تلك كما تبرز أهمية التكنولوجيا المستخدمة وضرورة فك رموزها وأسارها وتحديثها محلياً وتطويرها باستمرار وإذا ما تمكن المجتمع من ذلك فإن المجتمع يسير في طريق التحول نحو المعرفية. د. إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تخطيط استراتيجي في مجال تنمية الموارد البشرية وفي مجالات عدة ولمختلف الكوادر والمهارات والتخصصات، وبشكل عام لا يوجد توافق على معايير عالمية يمكن تعميمها على كافة البلدان بشأن النسب المثالية لتوزيع طلبة التعليم العالي بين التعليم التقني والتعليم الجامعي. فوضع معايير معينة يتطلب معرفة دقيقة باحتياجات سوق العمل التي تحولت من محلية إلى عالمية وبالأخص في مجال الصناعات المعرفية نتيجة استخدامها الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج عادة إلى تقنيين من أصحاب المؤهلات الجامعية. على إن الصناعات المعرفية تزدهر في ظل مجتمع المعرفة ( Knowledge Society ) الذي يعد مجتمع المعلومات) Information Society (سابقاً، ولاشك إن كل من تلك المجتمعات تميزه عن الآخر ، فمجتمع المعرفة يعد الأكثر تطوراً إذ إن العاملين فيه يستخدمون المعلوماتية بشكل واسع في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة) سلوى أمين السام إرتي ، من هنا برزت أهمية التعليم التقني ودوره الكبير في تحقيق التنمية في البلدان التي حققت انتقالات كبيرة في مؤسارت التنمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وتعد كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا والصين مثال بارز، في عملية

التحول تلك بينما نرى أغلب البلدان العربية خلال العقود الستة السابقة اتجهت بشكل معاكس في مجال التعليم التقني. والتي يعود سببها المباشر إلى الظواهر السلبية التي يعاني منها المورد البشري في البلدان العربية والتي يمكن إجمالها بالآتي) تقرير المعرفة العربي لعام 2009 ، ص91-104 ، تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2004، ص-139 ( : 61 2013 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون ٢. انخفاض نسب الالتحاق بالدراسات العليا إذ إن تحقيق التوازن بين مهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بنقل المعرفة ومهمة تطوير هذه المعرفة والتجديد باستخداماتها يتطلب توسعاً في ويشكل حملة الدكتوراه في المجتمعات المتقدمة ما معدله ( 1. الالتحاق بالتعليم العالي ككل يتجاوز ) 50% (ومعدلات الالتحاق بالدراسات العليا لا تقل عن ) 10% ( منهم ما لا يقل عن ) 2-3% ( بالدكتوراه. ٣. وفي المجال الهندسي تبرز مشكلة في كل من ليبيا والعمان كونهما دولتين نفطيتين إذ تبرز الحاجة إلى مهندسين في تخصصات هندسة النفط بل في إجمالي تخصصات الهندسة بسبب الإمكانيات المالية العالية والتي تتطلب تنفيذ مشاريع إنشائية تحتاج إلى تلك التخصصات مما كل ذلك يعكس عدم قدرة المنظومة التعليمية بما فيها تعليم العالي على الاستجابة لاحتياجات التنمية وسوق العمل ورفدها بكوادر بشرية مؤهلة وذات تعليم وتدريب عالي. ٤. يشكل عدم تنوع مجالات العمل وعدم وجود فرص عمل كافية القادرة على استقطاب أغلبية المتخرجين تعد مشكلة حقيقية. كما تبرز الحاجة إلى متخصصين في العلوم والتكنولوجيا وهي توازي الحاجة إلى كوادر تعمل في مجال التعليم والصحة والهندسة إذ إن العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساهموا في تضيق الفجوة العلمية والرقمية بين الدول العربية والمجتمعات الصناعية المتقدمة رغم أن ذلك سوف يشكل عبئاً إضافياً على المنظومة التعليمية العربية. ٥. تعاني البلدان العربية من نقص في رأس المال البشري المتخصص القادر على سد احتياجات المجتمعات العربية من الكفاءات العليا التي تستطيع مقارنة أي مسألة بقدر عال من الرصانة الفكرية وبناء أي قار على معرفة متعمقة بالشأن المعني كما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة، ٦. كما يشكل عدم التوازن في توزيع الخريجين في ميادين الاختصاص ، إذ تحتل مرتبة الصدارة بشكل كامل العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال رغم أهمية تلك العلوم إلا أن تركيز الخريجين فيها لا يؤدي إلى تكوين رأس المال البشري النوعي الذي تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية، فمؤسسات التعليم العالي كل عام تخرج المزيد من الخريجين ممن لا تتوفر لهم فرص العمل بينما تفتقر أسواق العمل إلى خريجي بعض التخصصات. د. يعاني التعليم في تلك البلدان من قلة التركيز على الفروع العلمية والتقنية في مسارات التعليم. ٨. إن نسق التعليم السائد في البلدان العربية ليس متجانساً فهناك شريحتان متنافرتان مع التعليم العام فهناك شريحة تتسع باضطرار نتيجة لتردي التعليم العام ، والمتمثلة بالتعليم الخاص وهو موجه لأبناء شريحة الأسر الغنية وفيه يكتسب الدارسون معارف ومهارات أفضل لكن ما يعاب على تعليم هذه الشريحة هو ارتباطها بمناهجها بمؤسسات تعليمية أجنبية أحياناً ويترتب على ذلك سادساً: مقارنة لكفاءة الأداء بين الخريجين: لقد أجرى المكتب الإقليمي للدول العربية في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالتعاون مع اليونسكو دراسة جمع من عينات واسعة من خريجي برنامجي إدارة الأعمال وعلوم الحاسبات في عدد من جامعات الدول العربية بناءً على اختبارت مقننة توصلت إلى النتائج الآتية)تقرير المعرفة العربي لعام 2009 ، المصدر : تقرير المعرفة العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 عند مقارنة الطلبة العرب مع نظرائهم في نفس التخصصات في الجامعات الأمريكية وكما يظهر في الدول ، إذ صنفت فئات الأداء إلى ثلاث فئات للطلبة ممن هم على وشك التخرج في إدارة الأعمال في الدول العربية ينقسمون إلى الآتي: إن 41% أداء معدوم أو رديئاً وهذه نسبة عالية وفق كل المقاييس و 47% يظهرون أداء مقبولاً أو جيداً و 12% يظهرون أداء جيد جداً أو ممتاز وبالمقابل يظهر أن 15% رديئاً أي نحو أقل بثلاث مرات ادعاء رديئاً و 61% يظهرون أداء مقبولاً أو جيد و 24% يظهرون أداء جيد جداً أو ممتاز أي بمقدار الضعفين من هنا يتضح أن نجد إن طلبة في الدول العربية في الطبقة العليا وهؤلاء يعدون استثناء القاعدة في حين يتكدس نحو 70% مقارنة ب 37% في الولايات المتحدة الأمريكية في الطبقة الدنيا وهذا يضع علامة استفهام كبيرة حول رأس المال البشري العربي. إن الطلبة العرب يضاؤون نظرائهم الأمريكيين في مادة واحدة إلا وهو الاقتصاد بينما يتراجعون في مجال المحاسبة والإحصاء والإدارة وتدبير المال والتسويق والشؤون القانونية والإبعاد الدولية وكلها تعد من معرف تطبيقية أساسية للمشاركة في اقتصاد المعرفة. ١. ٢. ٣. مقبولة للعمل في ميدان الاختصاص لكنها لا تخرج الكتلة الحرجة الكافية من الموارد البشرية عالية الكفاءة التي تستطيع القيام بعمليات التطوير والتجديد والابتكار وكل ما من شأنه تسريع وتيرة التنمية في الدول العربية والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وفق تلك المعلومات يتضح الحاجة إلى جهود كبيرة ومضنية في مجال النهوض بالتعليم العالي في البلدان العربية من أجل تلبية حاجة سوق العمل فيها من

التخصصات التي تحتاجها بدلاً من جلبها من الخارج وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسة 64 مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. د. عادل مجيد الاستنتاجات: ١. إن اغلب الطلبة يتجهون إلى التعليم العالي منطلقين من اعتقاد خاطئ مفاده بان الهدف من التعليم هو الحصول على فرصة عمل مستقبلاً في القطاع العام. وغالباً ما تكون الصدمة كبيرة عندما لا يتحقق ذلك.